

تنظيم القاعدة يحاول النهوض من ركاب الحرب في مأرب

يأس الحوثيين يدفعهم إلى الإيحاء بأنهم يقومون بمحاربة التنظيمات المتطرفة بالبلاد نيابة عن العالم



لا مفر من مواجهة الجهاديين

مكان القادة وقتلهم بمن فيهم الوحيشي في 2015. ويرى أمام التنظيم تحد آخر هو سعي داعش للتوسع، فتصارع الخصمان وتقاتل على مدى سنوات.



ويقول مصدر قبلي إن كل هذه العناصر أضعفت تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب الذي يواجه اليوم مشاكل مالية، وقد اتهم عدد من عناصره بالخيانة، بينما انضم آخرون إلى داعش. ووفقا لتقرير أميركي سنوي عن الجماعات الإرهابية في 2019، فإن فرع القاعدة في اليمن رغم كل ما تعرض له استغل الفراغ الأمني الناجم عن الصراع المستمر وشحن هجمات في مناطق جنوب ووسط اليمن مع "إفلات نسبي من العقاب".

وكان شبح القاعدة موجودا بقوة في اليمن قبل ذلك. وأعلن الفرع اليمني السابق للقاعدة مسؤوليته عن الهجوم على المدمرة "يو.أس.أس" كول قبالة مدينة عدن الجنوبية الذي أسفر عن مقتل 17 عسكريا أميركيا في عام 2000.

ويقول الخبير في شؤون الجماعات المتطرفة حسام ردمان من مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية إنه عند ولادة الجماعة في 2009 كانت لدى عناصرها "أرضية قوية للتحرك وملادات آمنة". لكن التنظيم لم يبلغ ذروته إلا في 2014 عندما بدأ باجتياح البلدات ثم سيطر على مدينة المكلا الجنوبية في 2015 لمدة عام كامل، بينما كان منافسه الرئيسي تنظيم داعش يتمتع بدعم هو الآخر في العراق وسوريا.

شديدة طيلة السنوات الأخيرة، لكن يبدو أنه مستعد لعقد تفاهات وفق ما تقتضيه المرحلة. ويؤكد أحد المصادر القبلية أن القتال يساعد الجماعة على إعادة تنظيم نفسها، فقد دفع تنظيم القاعدة بعناصره غير المعروفة والشباب للانخراط في صفوف "المقاومة" التي تقاتل الحوثيين للاستفادة من الدعم، في إشارة إلى الرواتب التي يتقاضاها هؤلاء على الأرجح من التحالف.

وتمكن فرع القاعدة الذي قاده اليمني ناصر الوحيشي ونائبه السعودي سعيد الشهري السجيبان السابقان في صنعاء وغوانتانامو على التوالي، من التوسع سريعا بينما كان اليمن بدأ يواجه حركة انفصالية في الجنوب وتمردا في الشمال وأزمة اقتصادية خانقة. وفي عام جند التنظيم المئات من المقاتلين في المناطق الفقيرة بمساعدة القبائل بعدما قدم نفسه على أنه بديل لنظام منهار، وجذب الجهاديين من آسيا وأفريقيا، وتبنى هجمات مميتة ضد القوات المحلية في اليمن وكذلك في السعودية، وحاول قتل مسؤول سعودي أممي نافذ هو الأمير محمد بن نايف حين كان نائبا لوزير الداخلية وتفجير طائرة مدنية أميركية.

ويقول مسؤول استخباراتي يمني لم تكشف وكالة الصحافة الفرنسية عن هويته إن الحرب في مأرب يمكن أن تنهي حملة الضغط الكبير التي كادت تقضي على القاعدة في اليمن في السنوات القليلة الماضية.

الفضي محفز للقاعدة

مرة أخرى تطرح مسألة الفضوي في اليمن مشكلة كبيرة كونها ستؤدي وجود طرف ثالث في أي نزاع، ومن ثم قد تزيد الأمور تعقيدا أكثر مما هي عليه اليوم، ومارب دليل دامغ على ذلك. وبحسب الباحث في الجماعات المتطرفة في اليمن سعيد بكران فإنه "من المنطقي أن يصبح استمرار الحركة في مأرب وعدم قدرة أي من الطرفين على الحسم مكسبا كبيرا للتنظيم ليعيد ترتيب صفوفه". ورغم أن تنظيم القاعدة الذي نشأ في شبه الجزيرة العربية خلال اجتماع لمقاتلين جهاديين في يناير 2009 في منطقة جبلية وعرة في أبين جنوبا، وكان عبارة عن زواج اضطراري بين فرعي القاعدة في اليمن والسعودية اللذين كانا يتعرضان في حينها لحمات عسكرية أميركية وإقليمية ومحلية ضارية، تعرض لضربات

يخشى الخبراء الأمنيون أن يكون تنظيم القاعدة بصدد إعادة جميع صفوفه في مأرب مستغلا حالة الصراع الميداني المستمر بين قوات الشرعية والحوثيين، في ظل معلومات تفيد بأن الجماعة المدعومة من إيران متورطة في عودة الجهاديين إلى المحافظة الإستراتيجية بغية اللعب على وتر مكافحة الإرهاب أمام المجتمع الدولي لتحقيق مكاسب سياسية.

مأرب (اليمن) - أضعفت ضربات

متتالية تعرض لها على مدى سنوات فرع تنظيم القاعدة اليمني الذي كان يعتبر أكثر أذرع الجماعة المتطرفة خطورة خارج أفغانستان، لكن عناصره جددون في المعركة الدائمة الدائرة حاليا بين قوات الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي المدعومة من إيران في الشمال أرضية لإعادة رص الصفوف. وتغطي تأكيدات مسؤولين في أجهزة الاستخبارات الحكومية اليمنية بأن المعركة الشرسية حول مدينة مأرب الإستراتيجية التي اندلعت الشهر الماضي والتي بدأت تخلق فراغا أمنيا يحاول استغلاله الجهاديون الساعون إلى استعادة نفوذهم وتجديد المزيد من المقاتلين، دليلا على مدى المخاطر والتهديدات التي يمكن أن يشكلها التنظيم إذا استمرت الفوضى هناك.

ورغم أن معظم اطراف النزاع اليمني يفتقرون إلى حكم رسمي فعال يدير الجمهورية التي دخلت في أتون حرب مدمرة منذ أن استولى الحوثيون على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014، لكن هذا لا يعني أن هذه المناطق غير خاضعة للحكم، حتى لو لم يكن فعليا، أو ثمة من يمكنه الاستيلاء عليها، إلا إذا لم يكن هناك من يتواطؤ مع الجهاديين لتحقيق مكاسب سياسية.

تواطؤ الحوثيين

يسعى الحوثيون لتوظيف ملف الإرهاب في اليمن لتحقيق مكاسب سياسية عبر التلويح بهذه الورقة في وجه المجتمع الدولي ومحاوله الإيحاء بأنهم يقومون بمحاربة التنظيمات المتطرفة في اليمن نيابة عن العالم.

ويعد تزايد الانتقادات الدولية الموجهة للحوثيين بسبب هجومهم المستمر والعنيف على محافظة مأرب التي تضم أكثر من مليوني نازح، يعني، أصدرت الميليشيات تقريرا أمميا يتضمن ادعاءات

يحدث الخبير الأمنيون أن يكون تنظيم القاعدة بصدد إعادة جميع صفوفه في مأرب مستغلا حالة الصراع الميداني المستمر بين قوات الشرعية والحوثيين، في ظل معلومات تفيد بأن الجماعة المدعومة من إيران متورطة في عودة الجهاديين إلى المحافظة الإستراتيجية بغية اللعب على وتر مكافحة الإرهاب أمام المجتمع الدولي لتحقيق مكاسب سياسية.

وتغطي تأكيدات مسؤولين في أجهزة الاستخبارات الحكومية اليمنية بأن المعركة الشرسية حول مدينة مأرب الإستراتيجية التي اندلعت الشهر الماضي والتي بدأت تخلق فراغا أمنيا يحاول استغلاله الجهاديون الساعون إلى استعادة نفوذهم وتجديد المزيد من المقاتلين، دليلا على مدى المخاطر والتهديدات التي يمكن أن يشكلها التنظيم إذا استمرت الفوضى هناك.

ورغم أن معظم اطراف النزاع اليمني يفتقرون إلى حكم رسمي فعال يدير الجمهورية التي دخلت في أتون حرب مدمرة منذ أن استولى الحوثيون على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014، لكن هذا لا يعني أن هذه المناطق غير خاضعة للحكم، حتى لو لم يكن فعليا، أو ثمة من يمكنه الاستيلاء عليها، إلا إذا لم يكن هناك من يتواطؤ مع الجهاديين لتحقيق مكاسب سياسية.

يسعى الحوثيون لتوظيف ملف الإرهاب في اليمن لتحقيق مكاسب سياسية عبر التلويح بهذه الورقة في وجه المجتمع الدولي ومحاوله الإيحاء بأنهم يقومون بمحاربة التنظيمات المتطرفة في اليمن نيابة عن العالم.

ويعد تزايد الانتقادات الدولية الموجهة للحوثيين بسبب هجومهم المستمر والعنيف على محافظة مأرب التي تضم أكثر من مليوني نازح، يعني، أصدرت الميليشيات تقريرا أمميا يتضمن ادعاءات

«قضية العشرية» في موريتانيا: تصفية حسابات مغلفة بمكافحة الفساد

ويتعلق الأمر هنا بما عُثر عليه في موريتانيا حتى الآن. وبحسب التقديرات الأولية، تجاوزت تلك الأموال المجمدة حتى الآن، أكثر من 41 مليار أوقية (قرابة 115 مليون دولار)، أكثر من 29 مليار أوقية منها للرئيس السابق وتسعة مليارات أوقية لصهره محمد ولد المصبوع وحوالي 2.7 مليار أوقية لمدير سابق لإحدى الشركات الحكومية. ووصف منسق هيئة الدفاع عن الرئيس السابق المحامي محمد ولد أشدو التهم، التي وجهتها النيابة لموكله بأنها "تهم ودعاوى سياسية وكيدية بامتياز، حكمت في متابع ودهاليز البامباسة والمخابرات تحت لافتة المرجعية". وقال في بيان إن القضاء ورطه بهذه التهم "لتشويه سمعة الرئيس محمد ولد عبدالعزيز وصحة وعهده الوطني التقدمي، ومنعه من ممارسة السياسة، ولتشويه سمعة القضاء أيضا، ولا أصل لها ولا فرع من القانون والوقائع".

السابق بالاستمرار في ممارسة العمل السياسي، مما أدى إلى توتر علاقتهما على نحو غير مسبوق. وقد شملت لائحة الاتهامات بتبديد ممتلكات الدولة العقارية والنقدية، والحصول على مزايا مادية غير مستحقة من مجموعة عمومية، والتدخل في أعمال تجارية تنافي الصفة الوظيفية، وتلقي فوائد من عقود ومزايدات ومنح امتيازات غير مبررة في صناعة عمومية، واستغلال النفوذ وإساءة استعمال الوظيفة، والإثراء غير المشروع وإخفاء العائدات الإجرامية، وإعاقة سير العدالة وغسيل الأموال. ومكنت التحقيقات المالية الموازية من اكتشاف وتجميد وحجز أموال وممتلكات منقولة وعقارية، جرى تحصيلها وجمعها بشكل غير مشروع من خلال عدة جرائم، ارتكبت إضرارا بالمجتمع، وذلك رغم محاولة بعض المشتبه بهم عرقلة سير العدالة وعدم التعاون مع المحققين. وتمثلت تلك الأموال في شركات تنشط في مجالات مختلفة ومصانع وقارات وأرصدة بنكية.

وكان ولد عبدالعزيز اتهم خلفه ولد الغزواني، بالتحالف مع الإخوان المسلمين للتكبل به وتصفيته سياسيا ومحاكمته بتهم "واهمية"، وقال إن "المحيط الجديد والداعمين الجدد للرئيس الحالي محمد ولد الشيخ الغزواني ومنهم قيادات من الإخوان المسلمين، عدوا إلى تفجير أزمة سياسية مصنوعة حول مفهوم لم يسبق أن سماع به الموريتانيون وهو "المرجعية" وكان الهدف الواضح منها الإساءة إلى، ومحاولة التضييق على سياسيا". وأشار الرئيس السابق على نحو واضح إلى توغل شخصيات محسوبة على الإخوان، مثل صيف ولد عبدالعزيز والمختار ولد محمد موسى وجميل منصور عمر الفتح ومحمد غلام الحاج وقياديين آخرين في صفوف الداعمين الجدد للرئيس، الذي فتح أبواب مكتبته وأسعة لاستقبال شخصيات من هذا التيار الخطير، والمعارضة عموما. وطيلة سنوات ظلت العلاقة بين الرجلين قوية ولم يكن أحد يتوقع أن يحدث شرح بينهما، فقد شارك ولد الغزواني مع ولد عبدالعزيز في الإطاحة بالرئيس الأسبق سيدي محمد ولد الشيخ عبدالله، عاشر رئيس موريتانيا منذ استقلالها عن فرنسا عام 1960، ولكن منذ تولي الرئيس الحالي السلطة في أغسطس 2019 ظهرت رغبة الرئيس

الحكومة وعدد من الوزراء السابقين ورجال الأعمال. وعلى إثر ذلك، أصدر المدير العام للأمن الوطني الفريق مسغارو ولد سيدي تميميا بمنع من وردت أسماؤهم في القضية، من السفر خارج العاصمة دون إذن، تنفيذًا للقرار الصادر عن رئيس فريق التحقيق الخاص بمكافحة الفساد بمحكمة ولاية نواكشوط الغربية. ويرى مراقبون أن القضية متجهة للمزيد من التصعيد بين تحصن ولد عبدالعزيز بالفصل الدستوري، الذي يحصن ممارساته أثناء الحكم وبين إصرار القضاء على ملاحقته في ظل دعم واضح يحظى به من قبل الرئيس محمد ولد الغزواني الذي كان الرئيس السابق وراء ترشيحه للرئاسة. وليس ذلك فحسب، بل أيضا في ظل تصفية حسابات سياسية أول من يسعى إليها تيار الإسلام الإسلامي، وبالأخص جماعة الإخوان التي بدأت تسترجع أنفاسها بقوة في البلاد بعد أن بادرت السلطات الحالية بتوجيه إشارات داعمية لها، أخرها رفع الحظر والإغلاق عن جمعية المستقبل للدعوة والثقافة والتعليم المحسوبة التي يرأسها عضو ما يسمى "الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين" الشيخ محمد الحسن الددو، بعد قرار حلها من قبل نظام ولد عبدالعزيز في العام 2014.

الحكومة وعدد من الوزراء السابقين ورجال الأعمال. وعلى إثر ذلك، أصدر المدير العام للأمن الوطني الفريق مسغارو ولد سيدي تميميا بمنع من وردت أسماؤهم في القضية، من السفر خارج العاصمة دون إذن، تنفيذًا للقرار الصادر عن رئيس فريق التحقيق الخاص بمكافحة الفساد بمحكمة ولاية نواكشوط الغربية. ويرى مراقبون أن القضية متجهة للمزيد من التصعيد بين تحصن ولد عبدالعزيز بالفصل الدستوري، الذي يحصن ممارساته أثناء الحكم وبين إصرار القضاء على ملاحقته في ظل دعم واضح يحظى به من قبل الرئيس محمد ولد الغزواني الذي كان الرئيس السابق وراء ترشيحه للرئاسة. وليس ذلك فحسب، بل أيضا في ظل تصفية حسابات سياسية أول من يسعى إليها تيار الإسلام الإسلامي، وبالأخص جماعة الإخوان التي بدأت تسترجع أنفاسها بقوة في البلاد بعد أن بادرت السلطات الحالية بتوجيه إشارات داعمية لها، أخرها رفع الحظر والإغلاق عن جمعية المستقبل للدعوة والثقافة والتعليم المحسوبة التي يرأسها عضو ما يسمى "الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين" الشيخ محمد الحسن الددو، بعد قرار حلها من قبل نظام ولد عبدالعزيز في العام 2014.

الحكومة وعدد من الوزراء السابقين ورجال الأعمال. وعلى إثر ذلك، أصدر المدير العام للأمن الوطني الفريق مسغارو ولد سيدي تميميا بمنع من وردت أسماؤهم في القضية، من السفر خارج العاصمة دون إذن، تنفيذًا للقرار الصادر عن رئيس فريق التحقيق الخاص بمكافحة الفساد بمحكمة ولاية نواكشوط الغربية. ويرى مراقبون أن القضية متجهة للمزيد من التصعيد بين تحصن ولد عبدالعزيز بالفصل الدستوري، الذي يحصن ممارساته أثناء الحكم وبين إصرار القضاء على ملاحقته في ظل دعم واضح يحظى به من قبل الرئيس محمد ولد الغزواني الذي كان الرئيس السابق وراء ترشيحه للرئاسة. وليس ذلك فحسب، بل أيضا في ظل تصفية حسابات سياسية أول من يسعى إليها تيار الإسلام الإسلامي، وبالأخص جماعة الإخوان التي بدأت تسترجع أنفاسها بقوة في البلاد بعد أن بادرت السلطات الحالية بتوجيه إشارات داعمية لها، أخرها رفع الحظر والإغلاق عن جمعية المستقبل للدعوة والثقافة والتعليم المحسوبة التي يرأسها عضو ما يسمى "الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين" الشيخ محمد الحسن الددو، بعد قرار حلها من قبل نظام ولد عبدالعزيز في العام 2014.

وسبق للهيئة أن أكدت أن لديها كل البراهين القانونية بأن التهم الموجهة للرئيس السابق "كيدية وتامرية" وأن لجنة التحقيق البرلمانية باطلة وتقريها منحاز وإحاليته للقضاء غير قانوني، ومن المستحيل متابعة المستهدفين في هذا الملف من طرف النيابة بقوة القانون ذلك أن "ولد عبدالعزيز يتمتع بحصانة مطلقة بقوة المادة 93 من الدستور".

الحكومة وعدد من الوزراء السابقين ورجال الأعمال. وعلى إثر ذلك، أصدر المدير العام للأمن الوطني الفريق مسغارو ولد سيدي تميميا بمنع من وردت أسماؤهم في القضية، من السفر خارج العاصمة دون إذن، تنفيذًا للقرار الصادر عن رئيس فريق التحقيق الخاص بمكافحة الفساد بمحكمة ولاية نواكشوط الغربية. ويرى مراقبون أن القضية متجهة للمزيد من التصعيد بين تحصن ولد عبدالعزيز بالفصل الدستوري، الذي يحصن ممارساته أثناء الحكم وبين إصرار القضاء على ملاحقته في ظل دعم واضح يحظى به من قبل الرئيس محمد ولد الغزواني الذي كان الرئيس السابق وراء ترشيحه للرئاسة. وليس ذلك فحسب، بل أيضا في ظل تصفية حسابات سياسية أول من يسعى إليها تيار الإسلام الإسلامي، وبالأخص جماعة الإخوان التي بدأت تسترجع أنفاسها بقوة في البلاد بعد أن بادرت السلطات الحالية بتوجيه إشارات داعمية لها، أخرها رفع الحظر والإغلاق عن جمعية المستقبل للدعوة والثقافة والتعليم المحسوبة التي يرأسها عضو ما يسمى "الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين" الشيخ محمد الحسن الددو، بعد قرار حلها من قبل نظام ولد عبدالعزيز في العام 2014.

الحكومة وعدد من الوزراء السابقين ورجال الأعمال. وعلى إثر ذلك، أصدر المدير العام للأمن الوطني الفريق مسغارو ولد سيدي تميميا بمنع من وردت أسماؤهم في القضية، من السفر خارج العاصمة دون إذن، تنفيذًا للقرار الصادر عن رئيس فريق التحقيق الخاص بمكافحة الفساد بمحكمة ولاية نواكشوط الغربية. ويرى مراقبون أن القضية متجهة للمزيد من التصعيد بين تحصن ولد عبدالعزيز بالفصل الدستوري، الذي يحصن ممارساته أثناء الحكم وبين إصرار القضاء على ملاحقته في ظل دعم واضح يحظى به من قبل الرئيس محمد ولد الغزواني الذي كان الرئيس السابق وراء ترشيحه للرئاسة. وليس ذلك فحسب، بل أيضا في ظل تصفية حسابات سياسية أول من يسعى إليها تيار الإسلام الإسلامي، وبالأخص جماعة الإخوان التي بدأت تسترجع أنفاسها بقوة في البلاد بعد أن بادرت السلطات الحالية بتوجيه إشارات داعمية لها، أخرها رفع الحظر والإغلاق عن جمعية المستقبل للدعوة والثقافة والتعليم المحسوبة التي يرأسها عضو ما يسمى "الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين" الشيخ محمد الحسن الددو، بعد قرار حلها من قبل نظام ولد عبدالعزيز في العام 2014.

الحكومة وعدد من الوزراء السابقين ورجال الأعمال. وعلى إثر ذلك، أصدر المدير العام للأمن الوطني الفريق مسغارو ولد سيدي تميميا بمنع من وردت أسماؤهم في القضية، من السفر خارج العاصمة دون إذن، تنفيذًا للقرار الصادر عن رئيس فريق التحقيق الخاص بمكافحة الفساد بمحكمة ولاية نواكشوط الغربية. ويرى مراقبون أن القضية متجهة للمزيد من التصعيد بين تحصن ولد عبدالعزيز بالفصل الدستوري، الذي يحصن ممارساته أثناء الحكم وبين إصرار القضاء على ملاحقته في ظل دعم واضح يحظى به من قبل الرئيس محمد ولد الغزواني الذي كان الرئيس السابق وراء ترشيحه للرئاسة. وليس ذلك فحسب، بل أيضا في ظل تصفية حسابات سياسية أول من يسعى إليها تيار الإسلام الإسلامي، وبالأخص جماعة الإخوان التي بدأت تسترجع أنفاسها بقوة في البلاد بعد أن بادرت السلطات الحالية بتوجيه إشارات داعمية لها، أخرها رفع الحظر والإغلاق عن جمعية المستقبل للدعوة والثقافة والتعليم المحسوبة التي يرأسها عضو ما يسمى "الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين" الشيخ محمد الحسن الددو، بعد قرار حلها من قبل نظام ولد عبدالعزيز في العام 2014.

الحكومة وعدد من الوزراء السابقين ورجال الأعمال. وعلى إثر ذلك، أصدر المدير العام للأمن الوطني الفريق مسغارو ولد سيدي تميميا بمنع من وردت أسماؤهم في القضية، من السفر خارج العاصمة دون إذن، تنفيذًا للقرار الصادر عن رئيس فريق التحقيق الخاص بمكافحة الفساد بمحكمة ولاية نواكشوط الغربية. ويرى مراقبون أن القضية متجهة للمزيد من التصعيد بين تحصن ولد عبدالعزيز بالفصل الدستوري، الذي يحصن ممارساته أثناء الحكم وبين إصرار القضاء على ملاحقته في ظل دعم واضح يحظى به من قبل الرئيس محمد ولد الغزواني الذي كان الرئيس السابق وراء ترشيحه للرئاسة. وليس ذلك فحسب، بل أيضا في ظل تصفية حسابات سياسية أول من يسعى إليها تيار الإسلام الإسلامي، وبالأخص جماعة الإخوان التي بدأت تسترجع أنفاسها بقوة في البلاد بعد أن بادرت السلطات الحالية بتوجيه إشارات داعمية لها، أخرها رفع الحظر والإغلاق عن جمعية المستقبل للدعوة والثقافة والتعليم المحسوبة التي يرأسها عضو ما يسمى "الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين" الشيخ محمد الحسن الددو، بعد قرار حلها من قبل نظام ولد عبدالعزيز في العام 2014.

الحكومة وعدد من الوزراء السابقين ورجال الأعمال. وعلى إثر ذلك، أصدر المدير العام للأمن الوطني الفريق مسغارو ولد سيدي تميميا بمنع من وردت أسماؤهم في القضية، من السفر خارج العاصمة دون إذن، تنفيذًا للقرار الصادر عن رئيس فريق التحقيق الخاص بمكافحة الفساد بمحكمة ولاية نواكشوط الغربية. ويرى مراقبون أن القضية متجهة للمزيد من التصعيد بين تحصن ولد عبدالعزيز بالفصل الدستوري، الذي يحصن ممارساته أثناء الحكم وبين إصرار القضاء على ملاحقته في ظل دعم واضح يحظى به من قبل الرئيس محمد ولد الغزواني الذي كان الرئيس السابق وراء ترشيحه للرئاسة. وليس ذلك فحسب، بل أيضا في ظل تصفية حسابات سياسية أول من يسعى إليها تيار الإسلام الإسلامي، وبالأخص جماعة الإخوان التي بدأت تسترجع أنفاسها بقوة في البلاد بعد أن بادرت السلطات الحالية بتوجيه إشارات داعمية لها، أخرها رفع الحظر والإغلاق عن جمعية المستقبل للدعوة والثقافة والتعليم المحسوبة التي يرأسها عضو ما يسمى "الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين" الشيخ محمد الحسن الددو، بعد قرار حلها من قبل نظام ولد عبدالعزيز في العام 2014.

الحبيب الأسود

كاتب تونسي

تونس - تعيش الساحة السياسية الموريتانية سجالات قانونية دستورية بشأن الأهداف من وراء ملاحقة الرئيس السابق محمد ولد عبدالعزيز، وعدد من رموز نظامه لتورطهم في قضايا تتعلق بغسل الأموال والإثراء غير المشروع، ضمن ما سمي بـ"قضية فساد العشرية"، في إشارة إلى الفترة، التي تولى فيها السلطة والمنتدة من 2009 وحتى 2019.

وثمة احتمال بأن تأخذ القضية حيزا مهما من النقاشات وأبعادا سياسية أكبر مما يشاع لاسيما وأنها تعتبر سابقة في تاريخ البلد المعروف بالانقلابات العسكرية، ومع التغيرات الحاصلة على المشهد مع إتاحة الفرصة لتيار الإسلام السياسي للعودة إلى الساحة، لكنها أيضا ستكون فرصة لمتابعة آثار قانون مكافحة الفساد، الذي تم إقراره في عام 2016، أي خلال تولي ولد عبدالعزيز الحكم. ووجه القضاء الموريتاني الخميس الماضي تهم فساد إلى ولد عبدالعزيز مع وضعه تحت مراقبة قضائية "مشددة"، إضافة إلى اتخاذ الإجراءات نفسها بحق 13 من الشخصيات البارزة القريبة منه، من بينها أحد أصحابه ورئيسان سابقان